الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر

Financial Inclusion and its Role in Achieving Inclusive growth in Algeria

هني أمينة[1] ، ملاحي رقية[2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم (الجزائر)، amina.henni@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم (الجزائر)، rekia.melahi@univ-mosta.dz

تاريخ الارسال: 2022/11/20 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/29

ملخص:

يعمل الشمول المالي من خلال توفير المنتجات و الخدمات المالية للأفراد و المؤسسات، على تحسين الظروف المعيشية للأفراد، و الحد من اللامساواة و الفقر، و كذا تحقيق الاستقرار المالي و تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة و ضمان استمرارها. و هذا ما سيحقق نموا شاملا يسمح بمساهمة جميع الأفراد و القطاعات الاقتصادية في الناتج الوطني و الاستفادة منه.

تهدف هذه المداخلة إلى وضع الإطار النظري للعلاقة التي تربط الشمول المالي بالنمو الشامل، و كذا دراسة الشمول المالي في الجزائر و ما مدى مساهمته في تحقيق النمو الشامل، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. و لقد أظهرت النتائج أن معظم المؤشرات، و بالرغم من تحسنها المستمر، مازالت تدل على مستوى دون المتوسط للشمول المالي في الجزائر و هو من الأسباب التي جعلت النمو الاقتصادي في الجزائر غير شامل. و لهذا، فمن أهم التوصيات ضرورة التزام الجزائر بالسياسات و الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الشمول المالي، وتنويع الاقتصاد الوطني و تحقيق النمو الشامل.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي.، الاستبعاد المالي.، النمو الشامل.، مؤشر الرفاهية.، الجزائر.

تصنيفات JEL : G29، O47، I32

Abstract :

Through the accessibility of financial products to individuals, at the lowest cost and in the right way, financial inclusion improves the way of life of individuals, reduces inequalities and poverty. It also allows the achievement of financial stability and sustainable financing for small and medium-sized enterprises to ensure their continuity. Thus, financial inclusion enables individuals of all social categories, as well as various economic sectors, to participate and benefit from economic growth and achieve inclusive growth.

This paper aims to study the relationship between financial inclusion and inclusive growth. Thus, the financial inclusion level and its effect on inclusive growth is evaluated, by using analytical method. Results indicate that the financial inclusion indicators in Algeria have been improved, but they remain mediocre, which have reduced the inclusive growth of the country. So, politics and

المؤلف المرسل: هني أمينة، **الإيميل:** amina.henni@univ-mosta.dz

reforms that favor financial inclusion should be promoted, so that economy could be diversified and inclusive.

Keywords: Financial Inclusion; Financial Exclusion; Inclusive Growth; Welfare Index; Algeria.
JEL Classification Cods : G29, O47, I32

المقدمة:

عملت معظم الدول في الآونة الأخيرة، على توفير الخدمات المصرفية و المالية لكل أفراد المجتمع، مما لها من انعكاسات إيجابية تدفع هذه الدول إلى اقتصاد الرفاهية. فسعت مختلف السياسات و الإصلاحات إلى تحقيق الشمول المالي.

فمن خلال الحصول و الاستفادة من الخدمات المالية سيتم تعبئة الادخار، الذي سيساهم في تحقيق الاستقرار المالي و في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في مختلف المناطق، و هذا ما سيترتب عنه نموا اقتصاديا شاملا يهدف إلى الحد من الفقر و من الفروقات الاجتماعية.

و قد سجلت الجزائر نموا اقتصاديا خلال العقدين الفارطين، إلا أن هذا النمو لم ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد، كما أن مستويات البطالة بقيت مرتفعة لاسيما في فئة الشباب. و هذا يدل على أن النمو الاقتصادي في الجزائر لم يكن شاملا، فبينما عاشت فئة من المجتمع في الرفاهية و الغنى الفاحش، تخبطت الفئات الأخرى في مستوى معيشي متدني.

ما هو الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق النمو الشامل في الجزائر؟

و لتوضيح هذه الإشكالية، قمنا بطرح التساؤلات التالية:

ما هو الشمول المالي و ما هو النمو الشامل؟

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر ؟ و ما هي متطلبات نجاحه؟

هل يساهم الشمول المالي في جعل النمو أكثر شمولا في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية، سنقوم بوضع الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: يبقى الشمول المالي في الجزائر محدودا نظرا لضعف الإمكانيات من جهة و نقص الإقبال نحو الخدمات المالية من جهة أخرى.

الفرضية الثانية: لا يساهم الشمول المالي في رفع مستوى النمو الشامل في الجزائر.

هدف هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على الشمول المالي و النمو الشامل في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة. كما تهدف إلى تقييم مستوى الشمول المالي وفقا لمجموعة من المؤشرات، و كذا معرفة ما مدى تأثيره على النمو الشامل.

و تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي يلعبه الشمول المالي و انعكاساته الايجابية على المجتمع و الاقتصاد ككل. و نظرا لما يعيشه الاقتصاد الجزائري من تبعية لقطاع المحروقات و صعوبة تنويعه، و كذا ظهور مناطق الظل و عدم المساواة بين الشمال و الجنوب، بات من المهم ضرورة دراسة علاقة الشمول المالي بالنمو الشامل في الجزائر.

و لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وذلك من خلال تقديم و تحليل الجانب النظري للموضوع، ثم وصف أهم المؤشرات الخاصة بالشمول المالي و النمو الشامل و تحليلها لدراسة حالة الجزائر.

ولقد عالجت الدراسات السابقة موضوع الشمول المالي، سواء في الجزائر أو من خلال دراسة مقارنة مع دول عربية أخرى. و من بين هذه الدراسات نجد:

- نجيب الله حاكمي، سميرة بولحبال (2021)، "الشمول المالي في الجزائر بين إتاحة و استخدام الخدمات المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب – "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5/ العدد 02، ص 335-350. و لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الجزائر تسجل تأخر في كل معايير الإتاحة و الاستخدام للخدمات المالية بالرغم من تقدمها بالنسبة لمؤشر الدخل الفردي. كما أكدت الدراسة أن الدول المجاورة (تونس و المغرب) توفر تسهيلات أكبر لمستهلكي الخدمات البنكية. و عليه، يتوجب على الجزائر العمل على تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية من أجل امتصاص الكتلة النقدية.
- فضيل البشير ضيف (2020)، "واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد (06)، عدد (01)، ص : 471-485. و لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على مفهوم الشمول المالي، مبادئه و أهميته، و أكدت نتائجها على وجود عراقيل لتجسيد الشمول المالي في الجزائر. ولهذا تم وضع توصيات تنص على ضرورة تفعيل ميكانزمات مفادها تدعيم و رفع مستويات الشمول المالي في الجزائر.

و تتمثل الإضافة التي تمنحها هذه الورقة البحثية في تعزيز المفاهيم الخاصة بالشمول المالي و دراسة علاقته بالنمو الشامل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

و لقد تم تقسيم البحث إلى أربع محاور. حيث تم التطرق في المحور الأول إلى مفاهيم عامة حول الشمول المالي، بينما اهتم المحور الثاني بعموميات حل النمو الشامل. و قد سطر المحور الثالث طبيعة العلاقة ما بين الشمول المالي و النمو الشامل. وقد حاولنا في المحور الأخير دراسة حالة الجزائر من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الخاصة بالشمول المالي و النمو الشامل.

1- مفاهيم عامة حول الشمول المالي

1-1- تعريف الشمول المالي

يمكن اعتبار الشمول المالي على أنه العمل على زيادة وصول الفقراء إلى الخدمات المالية, كما أنه وسيلة فعالة في الحد من الفقر و اللامساواة في الدخل(William, Adegoke, & Dara, 2017, p265) .

و لقد عرفه البعض على أنه العملية التي تضمن سهولة الوصول و توفير و استخدام النظام المالي الرسمي من طرف مختلف الأفراد داخل الاقتصاد (Sarma, 2008, p) .

كما أنه إمكانية الأفراد و الشركات من الوصول إلي منتجات و خدمات مالية مفيدة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (من معاملات، مدفوعات، ادخار، ائتمان و تأمين)، على أن يتم تقديمها بطريقة تتميز بالمسؤولية و الاستدامة (Rakhrour & Benilles, 2021).

يقابل الشمول المالي، ما يعرف بالاستبعاد المالي. و هنا لا بد من التمييز بين الاستبعاد اللاإرادي، و الاستبعاد الإرادي. فالمصطلح الأول ناتج عن فشل السياسات و البرامج الرامية إلى توصيل الخدمات المالية إلى مختلف أفراد المجتمع، أو لقلة الإمكانيات، أو التمييز ما بين مختلف طبقات المجتمع. أما الاستبعاد الارادي، فهو حسب البنك العالمي، ما هو إلا اختيار فئة من أفراد المجتمع أو المؤسسات عدم استخدام الخدمات المالية، إما لعدم الاحتياج لها أو لأسباب ثقافية و دينية (World Bank, 2014).

ومن التعاريف السابقة الذكر، يمكن استنتاج أن الشمول المالي هو انتشار الخدمات المالية الرسمية بين جميع أفراد المجتمع و في مختلف المناطق (خاصة النائية) بتكلفة تكون في متناول الجميع حتى يتسنى للطبقة البسيطة الاستفادة منها.

1-2- مؤشرات الشمول المالي

حسب المعايير الدولية، فإن مؤشرات الشمول المالي تهدف إلى قياس ثلاثة أبعاد أساسية و هي (السن، 2019، ص21):

- الحصول على الخدمات المالية : و يقصد بها إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات البنكية و المالية، كتوفر الوكالات البنكية و أجهزة الصراف الآلي و سهولة الحصول على التمويل للمؤسسات و لا سيما المؤسسات الصغيرة و المصغرة.
- استخدام الخدمات المالية : و هو من أهم أبعاد الشمول المالي، حيث أنه قد تكون الخدمات المالية و البنكية متوفرة، و لكنها غير مستخدمة من طرف الأفراد و ذلك راجع لعدة اعتبارات و أسباب ليست بالضرورة اقتصادية أو مالية، كعدم رغبة الأفراد في الحصول على الخدمة المالية لاعتبارات دينية أو ثقافية.
- جودة الخدمات المالية: فقد تكون الخدمة متواجدة و هناك إمكانية استخدامها و لكن لا بد من توفر الجودة المطلوبة و بأقل التكاليف.

و الجدول الموالي يلخص أهم المؤشرات المستعملة في قياس تطور مستوى الشمول المالي في دولة معينة أو لمقارنته بين مختلف دول العالم.

الجدول 1 : مؤشرات الشمول المالي حسب المعايير الدولية

أبعاد الشمول المالي	المؤشرات
انتشار الوكالات البنكية	عدد الفروع لكل 100 ألف من السكان البلغين الذين يفوق سنهم 15 سنة (و ذلك لقياس ما مدى انتشار الوكالات في مختلف المناطق)
انتشار أجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من السكان البلغين الذين يفوق سنهم 15 سنة
انتشار نقاط البيع	عدد نقاط البيع لكل 100 ألف من السكان البلغين الذين يفوق سنهم 15 سنة
استعمال الحسابات من طرف البالغين	النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية (قد يكون هذا المؤشر خاص بحسابات الإيداع كما يمكن استعمال هذا المؤشر بالنسبة لحسابات الائتمان)
استعمال الحسابات من طرف الشركات	- النسبة المئوية للشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حساب بمؤسسة مالية رسمية (عدد الحسابات الجارية للشركات الصغيرة و المتوسطة /إجمالي عدد الشركات) - النسبة المئوية للشركات الصغيرة و المتوسطة المستفيدين من قرض واحد على الأقل قيد التسديد من مؤسسة مالية رسمية (عدد القروض للشركات الصغيرة و المتوسطة قيد التسديد / إجمالي عدد القروض القائمة)
المعاملات عبر الهاتف النقال MobileBanking	انتشار الخدمات البنكية و المالية عبر الهاتف النقال بين مختلف الأفراد (نسبة الأفراد الذين يستعملون الهاتف النقال في الخدمات المالية إلى عدد السكان البالغين)
المعاملات المالية الغير نقدية	التحويلات المالية : نسبة الزبائن المستفيدين من تحويلات مالية محلية أو دولية
	الشيكات : عدد الشيكات لكل 100 ألف من السكان البالغين
	بطاقات الائتمان Creditcard: عدد بطاقات الائتمان لكل 100 ألف من السكان البالغين
	بطاقات الخصم Debtcard : عدد بطاقات الخصم لكل 100 ألف من السكان البالغين
	بطاقات الخصم المباشر ATM : عدد ATM لكل 100 ألف من السكان البالغين

المصدر: عادل عبد العزيز السن، " دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي"، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 23 . 22، بتصرف

2- مفاهيم عامة حول النمو الشامل

يعرف النمو الشامل على أنه "ارتفاع المستوى المعيشي المتعدد الأبعاد لفئة اجتماعية مستهدفة" (OCDE, 2014, p11) . كما اعتبر برنامج الأمم المتحدة للتطوير النمو الشامل على أنه نتيجة و عملية في نفس الوقت. فمن جهة، يسمح النمو الشامل من كل فرد المساهمة في عملية النمو من خلال التدخل في صنع القرار و كونه عامل من عوامل نمو الاقتصادي . و من جهة أخرى، فإن النمو الشامل يوفر منافع و التي يتم توزيعها بالمساواة.

وحسب البنك العالمي، حتى يكون النمو مستدام لا بد من أن يشمل كل القطاعات، و كذا أكبر نسبة من اليد العاملة النشيطة. و من هذا المنطلق، فإن النمو الشامل يركز على العمالة المنتجة، لا على العمالة في حد ذاتها أو إعادة توزيع الدخل. بحيث أن نمو مستوى العمالة يقلل من البطالة و يرفع من مستوى الدخل، بينما زيادة الإنتاجية، قد يرفع من النمو الاقتصادي و يرفع من مستوى أجور العمال دون أن يخفض من مستوى البطالة (OCDE, 2014, p11) .

وعليه، فإن النمو الشامل هو النمو الذي يسمح للأفراد، من مختلف فئات المجتمع، من المساهمة و الاستفادة من النمو الاقتصادي ، مما سيؤدي إلى رفع مستوى العمالة و الحد من البطالة ومن مستوى الفقر.

3- علاقة الشمول المالي بالنمو الشامل

يساهم الشمول المالي في جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولا و ذلك من خلال:

- تحقيق التطور المالي و علاقته بالنمو الاقتصادي: تعددت الدراسات التي تطرقت للعلاقة التي تربط التطور المالي بالنمو الاقتصادي. فقد أكدت نظرية النمو الداخلي الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات و الأسواق المالية في قدرتها على تعبئة المدخرات المالية، و تخصيصها و تنويع الخاطر و توفير السيولة للمشروعات طويلة الأجل و بالتالي رفع معدل تراكم رأس المال و تشجيع النمو الاقتصادي. بينما دعت المدرسة الليبرالية إلى ضرورة الالتزام بسياسات التحرير المالي، لما تسببه سياسات الكبح المالي من عرقلة للنمو الاقتصادي. كما أوضحت المدرسة الهيكلية للتمويل الدور الحاسم الذي يلعبه قطاع التمويل و المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية و النمو المستدام (لمراودة، 2018/2017، ص 114). ومنه يلاحظ أن الشمول المالي سيحفز التطور المالي و سيحقق نموا مستداما و شاملا.
- تحسين الظروف المعيشية : إن استفادة الأفراد من الخدمات المالية يحسن من الظروف المعيشية، لاسيما في الدول النامية. كما أن الشمول المالي يضمن اقتصاد الرفاهية و سيحقق نمو يستفيد منه جميع أفراد المجتمع، بما فيهم ذوي الدخل الضعيف.
- الحد من اللامساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية: ان وصول الخدمات المالية إلى مختلف أفرد المجتمع، لن يساهم في تحسين الظروف المعيشية فحسب، بل سيساهم أيضا في الحد من اللامساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية. فمن خلال تمويل المؤسسات الصغيرة و المصغرة، و من مختلف المناطق الجغرافية، فإن الشمول المالي سيخلق مناصب شغل و سيرفع من تراكم رؤوس الأموال، و بهذا سيحد من اللامساواة.
- رفع مستوى الادخار: يحفز الشمول المالي الأفراد على الادخار، و هذا ما سيوفر رؤوس أموال كبيرة نظرا لعدد الأفراد. و كما أوضحت العديد من النظريات (النظرية الكلاسيكية و نظرية كينز...)، فإن ارتفاع مستوى الادخار سيترتب عنه زيادة في الاستثمار وفي النمو الاقتصادي و هذا ما سينتج عنه خلق فرص عمل جديدة و الحد من البطالة و الفقر.
- الحصول على تمويل المؤسسات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة: إن سهولة حصول المؤسسات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة على التمويل، و بتكلفة مناسبة، سيدفع بهذه المؤسسات إلى الاستمرار و النمو، و المساهمة في النمو الاقتصادي الشامل.

وبعد التطرق للمفاهيم العامة حول الشمول المالي و النمو الشامل، و كذا تحليل العلاقة ما بينهما نظريا، سنحاول فيما يلي دراسة حالة الجزائر من خلال تحليل مختلف المؤشرات الخاصة بالشمول المالي، و الدخل الفردي، و الرفاهية و التفاوت في توزيع الدخل (و التي تعبر بدورها عن النمو الشامل).

4- الشمول المالي و النمو الشامل في الجزائر

4-1- الشمول المالي في الجزائر

أكدت العديد من الدراسات أن الجزائر لا تزال متأخرة في مجال الشمول المالي مقارنة مع الدول المجاورة (حاكمي و بولحبال، 2021، ص 335-350)، و لعل أهم الأسباب ترجع إلى العراقيل البيروقراطية، وضعف التثقيف المالي، و كذا هشاشة البنية التحتية. و سنحاول فيما يلي دراسة مجموعة من المؤشرات بهدف تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر.

4-1-1 أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

- الكثافة المصرفية و المالية:

عرف عدد وكالات القطاع المصرفي تطورا ملحوظا منذ 2014 إلى 2018 من 1445 إلى 1524 على التوالي. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع عدد وكالات البنوك الوطنية و الأجنبية. بينما شهد عدد المؤسسات المالية نموا بسيطا من 86 مؤسسة سنة 2014 إلى 95 مؤسسة سنة 2018. و الجدول الموالي يوضح تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري من 2014 – 2018.

الجدول 2: تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري

	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف	1445	1469	1484	1511	1524
المصارف العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
المصارف الخاصة	332	346	355	365	373
المؤسسات المالية	86	87	88	95	95
المؤسسات المالية العمومية	77	78	79	79	80
المؤسسات المالية الخاصة	9	9	9	16	15
المجموع	1531	1556	1577	1606	1619

المصدر: بنك الجزائر

و أكدت المعطيات الخاصة بتطور عدد الأفراد في سن العمل مقابل شباك واحد، أن الكثافة المصرفية و المالية لازالت بحاجة إلى النمو و التطور، حيث بدل من أن ينخفض، ارتفع عدد الأفراد في سن العمل مقابل شباك واحد من 7500 سنة 2014، إلى 8154 سنة 2018 كما هو موضح في الجدول رقم 3.

وما يمكن قوله هو أن هذا النمو سيصعب عملية الشمول المالي، و عملية توصيل الخدمات المالية إلى مختلف فئات خاصة ذات الدخل الضعيف منها.

الجدول 3: عدد السكان البالغين مقابل شباك واحد

	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأفراد في سن العمل للشباك الواحد	7500	7600	7680	8139	8154
عدد الأفراد في سن العمل لكل وكالة مصرفية أو مركز بريدي	5054	2320	2316	2341	2329

المصدر: بنك الجزائر

– مؤشرات أخرى للشمول المالي في الجزائر:

نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب في الجزائر هم 43%. و هذا يعني أن 57% من السكان البالغين، و الذين هم في سن العمل، ليس لديهم حساب بنكي. و قد يكون سبب هذا الاستبعاد المالي، نقص الإمكانيات لاسيما في مناطق الهضاب العليا و المناطق الصحراوية، أو نتيجة حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر الذي ينشط خارج القطاع البنكي و المالي. كما أن 29% من أصحاب الحسابات عبارة عن نساء.

و ما يلفت الانتباه هو أن 14% فقط من الطبقة العاملة، يتقاضون أجرهم عبر الحساب. و هي نسبة جد ضعيفة تثبت مدى ضعف الشمول المالي في الجزائر، بينما 26% فقط من البالغين يستعملون الدفع الالكتروني و هذا راجع هو الآخر إلي قلة الامكانيات و كذلك الوعي و التثقيف المالي.

الجدول 4: بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

المؤشر	النسبة المئوية
النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب	%43
النسبة المئوية للبالغات (نساء) الذين لديهم حساب	%29
النسبة المئوية للبالغين المستعملين للدفع الإلكتروني	%26
صب الأجور أو التحويلات عبر الحساب	%14

المصدر: Global Findex database, 2017

و لدى مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية، نلاحظ من جهة، أن الجزائر حققت انجازا أحسن من الدول المجاورة لها من حيث امتلاك الباغين للحسابات (43 % بالنسبة للجزائر مقابل 29%، 37% و 33% لكل من مصر، المغرب و تونس على التوالي). أما من جهة أخرى، فإن الإمارات هي من حققت شمولا ماليا معتبرا سواء في ما يخص امتلاك البالغين للحسابات (88% من البالغين)، أو فيما يخص التفاوت بين الذكور و الإناث أو التفاوت بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة من حيث امتلاك البالغين للحسابات، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 5: مقارنة أداء الجزائر ببعض الدول العربية من حيث الشمول المالي

الاقتصاد	امتلاك البالغين للحسابات	الفرق بين الذكور و الاناث من حيث امتلاك البالغين للحسابات (نقطة مئوية)	الفرق بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة من حيث امتلاك البالغين للحسابات (نقطة مئوية)
الجزائر	%43	27	13
مصر	%33	12	21
المغرب	%29	25	16
تونس	%37	17	26
الإمارات العربية المتحدة	%88	16	9

المصدر: Global Findex database, 2017

4-1-2 متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

بالرغم من التطور الذي عرفته الجزائر في مجال الخدمات المالية و المصرفية، إلا أنه لم يرتقي إلى مستوى المطلوب، و لذلك فهناك عدة عوامل يجب أخدها بعين الاعتبار من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر و التي من أهمها (طرشي، انساعد، و عبو، 2019، ص 118-137):

- تطوير البنية التحتية المالية، لاسيما من خلال توفير إطار قانوني واضح و تكثيف الانتشار الجغرافي للفروع البنكية و المؤسسات المالية و نقاط البيع و أجهزة الصرف الآلي. إلى جانب ضرورة تطوير أجهزة البيع و التسوية ، و كذلك توفير قواعد بيانات شاملة للتأكد من حصول مقدمي الخدمات و الزبائن على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية و حماية حقوق كل منهم؛
- التثقيف المالي، و ذلك من أجل تغيير الدهنيات و زرع الثقة بين القطاع المالي و المواطن الجزائري، من خلال تعزيز المناهج التعليمية ببرامج التثقيف المالي و القيام بحملات توعوية؛
- اعتماد التكنولوجيات الحديثة في المعاملات المالية، و التي يجب توفيرها، و إتقانها و كذا التحكم في تكاليفها.
- تعزيز الحكومة الإلكترونية و التي ستساعد على تطوير وسائل الدفع و حماية الجهاز المصرفي؛
- تحسين البيئة الاستثمارية و رفع القيود المتعلقة بإنشاء المشاريع و المؤسسات، و هذا لوجود علاقة طردية بين الشمول المالي و تحسين بيئة الأعمال.

4-2- النمو الشامل في الجزائر و علاقته بالشمول المالي

أكدت العديد من الدراسات أن الجزائر من بين أحسن 5 دول في إفريقيا فيما يخص النمو الشامل (إلى جانب مصر، تونس، بوتسوانا، جزر موريس) (Ngepah, 2017, p57) ، إلا أن النمو الاقتصادي الذي حققته الجزائر خلال 20سنة الماضية لم يستفد منه كل أفراد المجتمع من كل الطبقات، و لم ينعكس بالإيجاب على المستوى المعيشي للأفراد.

و لقد عرف الدخل افردي في الجزائر نموا ايجابيا من 2011 إلى 2016، حيث انتقل من 3957 دولار (بقيمة الدولار الثابتة لسنة 2015) سنة 2011 إلى 4225 دولار. و يرجع هذا الارتفاع إلي ارتفاع أسعال البترول و السياسات الانتعاشي

المنتهجة أنا ذاك. و لقد انخفض مستوى الدخل منذ 2016، لكي يصل إلى 3834 دولار سنة 2020 كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 6: تطور الدخل الفردي في الجزائر (بقيمة الدولار الثابتة لسنة 2015)

من 2011–2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدخل الفردي	3957	4012	4043	4112	4178	4224	4192	4154	4111	3834

المصدر: البنك العالمي

و حسب معطيات الأطلس العالمي فإن 10% من سكان الجزائر الأكثر فقرا، يحتفظون ب 4% من الدخل القومي فقط، بينما يحتفظ 20% الأكثر فقرا و 20% التي تليها ب 9.4% و 13.7% على التوالي. بينما يحتفظ 10% من سكان الجزائر الأكثر دخلا ب 22.9 % و يحتفظ 20% من أغنى سكان الجزائر ب 37.2% . ومنه، فان النمو في الجزائر محدود من حيث الشمولية.

كما أن مؤشر الرفاهية Legatum يِكد ضعف المستوى المعيشي في الجزائر، حيث أننا نجد الجزائر في المرتبة 116 عالميا، بعيدا عن كل من دول الخليج و الدول المجاورة. و يوضح الجدول 7 ترتيب الدول العربية من حيث مستوى الرفاهية.

الجدول 7: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الرفاهية Legatum

البلد	الترتيب	البلد	الترتيب
الامارات	39	لبنان	105
قطر	47	الجزائر	116
البحرين	62	إيران	177
عمان	73	مصر	120
السعودية	78	ليبيا	136
الكويت	80	العراق	142
الأردن	92	موريطانيا	144
تونس	94	السودان	147
المغرب	97		

المصدر: The Legatum prosperity index, 2017

أما فيما يخص مِؤشر GINI، الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل، فإن الجزائر لم تعرف تحسن لهذا مؤشر حيث انخفض من 35.3 سنة 1995، إلى 27.6 سنة 2011، ثم عاد ليرتفع مجددا سنة 2018 ليصل إلى 32.2، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 8: تطور مؤشر GINI في الجزائر

السنة	2018	2011	1995
مؤشر GINI	32,20	27.6	35.3

المصدر: ATLAS MONDIAL DE DONNEES

ومن خلال المعطيات و التحليل السابق، نلاحظ أن الشمول المالي في الجزائر سجل تأخرا سواء من حيث الكثافة المصرفية و المالية، أو من حيث صب الأجور في الحساب و استعمال الدفع الالكتروني. أضف إلى ذلك التفاوت ما بين الذكور و الإناث و ما بين الأغنياء و الفقراء فيمل يخص الحصول على حساب.

و قد يكون هذا التأخر من أهم أسباب عدم شمولية النمو الاقتصادي. فصعوبة تعبئة الادخار و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حال دون إمكانية تنويع الاقتصاد و الحد من البطالة و الفقر. و قد أكد مؤشر الرفاهية أن الجزائر مازالت بعيدة عن العديد من الدول العربية. و قد أدى عدم انتشار الخدمات المالية في مختلف أرجاء الوطن إلى ظهور ما يعرف حليا بمناطق الظل. و بالتالي لم يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الشامل في الجزائر.

الخاتمة:

للشمول المالي عدة انعكاسات إيجابية على الاقتصاد و المجتمع. فسهولة وصول الأفراد إلي الخدمات المالية و الاستفادة منها سيحسن من مستواهم المعيشي و سيساهم في خلق و استمرار و نمو المؤسسات الصغيرة و المصغرة في مختلف المناطق، و هذا مل سيخلق مناصب شغل جديدة و سيعزز النمو الشامل، الذي يسعى إلى مساهمة و استفادة جميع الأفراد و من مختلف الفئات الاجتماعية من النمو الاقتصادي.

و لدى دراستنا للشمول المالي في الجزائر و علاقته بالنمو الشامل، توصلنا إلى النتائج الآتية:

- يلعب الشمول المالي دورا هاما في الحد من الفقر و اللامساواة،كما يساهم في توفير التمويل للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة؛
- للشمول المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الادخار و توفير التمويل اللازم، كما أنه يساهم في جعل النمو أكثر شمولا من خلال إيصال الخدمات المالية للأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية، و كذلك إلى مختلف المناطق الجغرافية؛
- بالرغم من تظافرت الجهود من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، إلا أن مستوى استخدام الخدمات المالية بقي متدنيا، و هذا راجع لعدة اعتبارات أهمها ضعف البنية التحتية، ضعف الاطار القانوني وإجراءات حماية المستهلك، و كذلك نقص الثقة بين الأفراد و القطاع المالي؛
- مؤشرات النمو الشامل في الجزائر مازالت محدودة، و لعل أهم دليل على ذلك التفوت الموجود بين سكان الشمال و سكان الجنوب، و بين سكان المدن و الأرياف، إلى جانب ارتفاع مستوى الفقر في مناطق الظل؛
- لم يساهم الشمول المالي في رفع مستوى النمو الشامل في الجزائر.

إن هذه النتائج تدعونا إلى تثبيت كل من الفرضية الأولى و الثانية اللتان تنصان على أن الشمول المالي في الجزائر محدودا نظرا لضعف الإمكانيات من جهة و نقص الإقبال نحو الخدمات المالية من جهة أخرى، و على أنه لا يساهم الشمول المالي في رفع مستوى النمو الشامل في الجزائر.

و من أهم التوصيات التي نقترحها ضرورة التزام الجزائر بالسياسات و الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الشمول المالي التي ستساهم بدورها في تنويع الاقتصاد الوطني و تحقيق النمو الشامل. و كذلك ضرورة القيام بحملات توعية و تعزيز التثقيف المالي من أجل تعريف الأفراد بمختلف المنتجات المالية و حثهم على استعمالها.

المصادر والمراجع:

- عادل عبد العزيز السن. (2019). " دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي. *مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية* ، *5* (2)، 1-103
- رياض لمراودة. (2018/2017). دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه*. سطيف: جامعة فرحات عباس. الجزائر
- محمد طرشي، رضوان انساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال* ، *1* (1)، 118-137.
- نجيب الله حاكمي، و سميرة بولحبال. (2021). الشمول المالي في الجزائر بين إتاحة و استخدام الخدمات المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المغرب. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* ، ص 335-350.
- Ngepah, N. (2017). A review of theories and evidence of inclusive growth: an economic perspective for Africa. *Current Opinion in Environmental Sustainability , 24*, 52-57.
- OCDE. (2014). *Rapport sur le cadre de l'OCDE pour une croissance inclusive.* Paris: éditions OCDE.
- Rakhrour, Y., & Benilles, B. (2021). L'inclusion financière: Un levier au service d'une croissance inclusive en Algérie. *Cahiers du MECAS , 17* (01), 298-309.
- Sarma, M. (2008). index of financial conslusion. *Council for research on international economic relation working paper* (15).
- William, A., Adegoke, A., & Dara, A. (2017). Role of finanacial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy. *International Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS) , 7* (5), 265-271.
- World Bank. (2014). *financial inclusion.* Global Financial Development Report.